مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ص ص ٥٨٣-٦١٩، (ربيع ثاني ١٤٣٨هـ/ ديسمبر ٢٠١٦)

تضمُّن الحُروفِ في بابِ البناء
"دراسة نقديّة"

د. عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت
الأستاذ المساعد في قسمِ اللغة العربيّة وآدابها بجَامعة القصيم

ملخّصُ البحث. كنتُ أقرأ في أسبابِ البناء عند النّحويين، واستوقفني كثيرٌ من أسباب البناء لديهم، ومما استوقفني جعلهم تضمّن الحرف سبباً من أسباب البناء، فجعلتُ أتتبعُ أقوال النّحويين في هذا السّبب، فوجدت لديهم ما يمكن أن يعدّ اختلافاً بينهم فيه، وفي الأسماء التي بُنِيَتْ، وجُعِل التضَمّن علّةً لبنائها، ، وعزمت على بحث هذه المسْألة، وتقصّي الحقيقة حولها، وحول اختلاف النّحويين في استعمالِ هذا المصطلح، محاولاً حصر الأسماء التي اختلفوا في سبب بنائها بين التضمّن وغيره، ومعرّجاً على الكلمات التي اتفقوا على أنّ علّة بنائها هو تضمّنها للحرف، مستَقْصياً الإيراد حول هذا المصطلح والاعتراض له .

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

كنتُ أقرأ في أسبابِ البناء عند النّحويين، واستوقفني كثيرٌ من أسباب البناء لديهم، ومما استوقفني جعلهم تضمّن الاسم للحرف سبباً من أسباب بناء الاسم، فشرعتُ أتتبعُ أقوال النّحويين في هذا السّبب، فوجدت لديهم ما يمكن أن يعدّ اختلافاً بينهم، واضطراباً فيه، وفي الأسماء التي بُنِيَتْ، وجُعِل التضَمّن علّةً لبنائها، وعزمت على بحث هذه المسْألة، وتقصّي أمرها، واختلاف النّحويين في استعمالِ هذا المصطلح، محاولاً تلمس أسباب ذلك، ثم حصر الأسماء التي اختلفوا في سبب بنائها بين التضمّن وغيره، ومعرّجاً على الكلمات التي اتفقوا على أنّ علّة بنائها هو تضمّنها للحرف، مستَقْصياً الإيراد حول هذا المصطلح والاعتراض له .

ويهدفُ هذا البحث -بالإضَافة إلى ما سبق- إلى الأُمُور الآتية:

-حَصْرُ ما بُني من الأسماء لتضمّنه الحرفَ .

-التّطرقُ إلى الخلافِ في تلك المسَائل، وبيان الرّاجح منها ما أَمكن .

-محاولة التفريق بين التضمّن المؤدي إلى بناء الأسماء، والتضمّن في باب الظّروف.

-الوقوف على الإيراد وجوابه في هذه المسألة .

هَذا وقد جعلتُ البحث في أربعة مباحث تسبقها مقدّمة، ثُمّ الخاتِمةُ، وذلك على النّحو الآتي:

المبحثُ الأوّل: مفهومُ التضمّن المُقتَضي للبناء، وأوّل من أخذ به .

أولاً: مفهُوم التضمُّن المقتضي للبناء.

ثانياً: أوّل من عَدَّ التضمّن سبباً من أسباب البناء.

المبحث الثاني: اختلاف النّحويين في تفسير التضمّن المقتضي للبناء، وسبب ذلك:

أوّلاً: اختلافهم في تفسير التضمّن.

ثانياً: سبب اختلافهم في مصطلح التضمّن .

المبحث الثالث: ملامح من اضطراب النّحويين في مصطلح التضمّن .
أولاً: اضطرابهم فيه بين التنظير والتطبيق .
ثانياً: التصريح باستشكالهم لهذا المصطلح .
المبحثُ الرابع: نماذج مما بُنِيَ بسبب التضمّن، وعرض لما اختلفوا حوله منها .
أولاً: كلمات متفق على بنائها بسبب التضمّن .
ثانياً: كلمات مختلف في كونها مبنيّةً لتضمّن الحرف، أو لغيره .
ثالثاً: كلمات، أو مصطلحات افترض بناؤها بسبب التضمّن.
الخاتمة:
وفيها حاولت تسجيل ما توصلت إليه في هذا البحث.
ثم ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع .
وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله مباركاً.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبْحثُ الأوّل: مفهومُ التضمّن المقتضي للبناء، وأوّل من أخذ به

قبل الدخول في مفهوم التضمّن يحسن بي أن أشير إلى سببِ لجوء النّحويين إليه، فأقول: إنّ السبب هو وجودُ البناء فيما أصله الإعراب، وهي الأسماء؛ ولهذا ترى أنّ جميع ما بُني من الأسماء إنما بُنِيَ لعلّة؛ لأنّ الأصْل في الأسماء الإعراب، والأصل لا يعلَّل، وبناء على هذا فقد تمّ حصر المبنيّات، لتلمّس أسباب بناء كلّ نوع على حده.

وقد جعلها النّحويون في عشرة أنواع، وهي كلّ من: الضّمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء

الشرط، ونوع من الظّروف، ونوعٌ من الغايات، ونوع من المناديات، والأسماء المركّبة مع الأصوات وغير الأصوات، والأعداد المركّبة، وأكثر المعدولات(١).

وكلُّ بناءٍ فيما مضى فهو لعلّة، والعلَّة الكبرى للبناء هي شبه الحرف بأيّ نوعٍ من الشبه(٢)، ويدخلُ فيه الشّبه المعنويّ، وسماه بعضُ النّحويين تضمُّنَ الاسم للحرف، وهو ما سوف أتحدث عن مفهومه عندهم، وبيان الإيراد عليه، والإجابة عنه.

وسأتناول هذا المبحث الأول فيما يأتي:

أولاً: مفهومُ التضَمّن المُقتضي للبناء:

التّضمّنُ داخلٌ في الشّبهُ المعنويّ الذي عدّه النحويون سبباً من أسباب البناء متى وُجِد في الاسم(٣).

قال ابن مالك في ألفيته:

والاسم منه معربٌ ومبني لشَبَهٍ من الحروف مدني
كالشّبه الوضْعيّ في اسمَي جئتنا والمعنوي في (متى) وفي (هنا) (٤)

ومعاني الحروف التي يتضمّنها الاسم تصل إلى خمسين معنى؛ لأن المعاني إنما تؤدّى بالحروف، كالاستفهام والشّرط، والنفي، والاستثناء، والإشارة، وغير ذلك(٥).

---

(١) ينظر: كشف المشكل في النحو ٥٠٤ .

(٢) وقد ذكر بعضهم أن سيبويه لم يذكر في أول كتابه في توجيه البناء إلا شبه الحرف، وهو الصحيح لأن تضمن معنى الحرف شبيه به. انظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٣١، ولم أتمكن من الوقوف على عبارة سيبويه عن هذا في كتابه.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٧/٣ .

(٤) ألفية مالك ص ١٠ .

فـــــــــ(مَـــــنْ) و (مَـــــتى) مبنيان لا لشيءٍ غير تضمّن معنى الحرف الذي كان يجب أن يؤدى ذلك المعنى بهما، ومثلهما ما بقي، وهي: كيف، والضمائر جميعها، وجميع أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وهنا وهذا، وهؤلاء وجميع أسماء الإشارة، والذي وجيع الأسماء الموصولة.

وقبل التطرق إلى مفهوم التضمّن إليك عرضاً لبعضِ نصوص النحويين التي تدلّ على جعْلِ تضمّن الاسم للحرف سبباً من أسباب البناء، ومن ثم أتبعها بما ذكروه من مفهومه، والاعتراض له، والإيراد عليه، وجواب ذلك.

يقول أبو علي الفارسيّ: "يحذفُ الحرفُ، ويضمَّن الاسم معناه، وهذا يوجب بناء الاسم، نحو: أينَ، وخمسة عشَر ..." (٦).

ويقول ابن الورَّاق: "كلّ اسْم تضمّن معنى حرف وَجب أَن يبْنى، كَمَا يبْنى (أَيْن وَكَيف)"(٧).

ويقول الخوارزمي: " قد تقرر في قواعد النحو أن الاسم متى تضمَّن معنى الحرف بُنِي"(٨).

وقد نقل غير واحد من النّحويين هذا المصطلح بلفظه لهذه الوظيفة المذكورة، وهي لزوم بناء ما تضمَّنَ الحرف من الأسْماء، وجعل ذلك التضمُّن سببَ بنائه[٩].

وقد ذكر النّحويّون عدة ضوابط للتضمّن، منها:

-التضمّن: هو "أن يُنوى مع الكلمة حرفٌ مخصُوصٌ، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم، ويصير الاسم وعاءً لمعنى ذلك الحرف، ومشتملاً عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه؛ لما في ذلك من عدم الفائدة فيه"(١٠).

---

(٥) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البناء ٣٨ .

(٦) كتاب الشعر ٤٢/١ .

(٧) علل النحو ٤٩٤ .

(٨) التخمير ٢٦٦/٢-٢٦٧ .

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١٥٣/١، وكتاب الشعر٤٢/١، والتخمير٢٦٦/٢، وشرح التسهيل ٣١٢/٢، وشرح المقرب١٠١٧/١، وارتشاف الضرب١٤٢٤/٣، وشرح الأشموني١٨١/١ .

-التضمّن هو: أن يُحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة(١١).

-التضمّن هو أن يؤدّي الاسم ما يؤدّيه الحرف من المعنى، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه(١٢)، وهذا يتفق مع الأوّل في اشتراط عدم ظهور الحرف معه .

هذه بعضُ مفاهيم التضمّن الموجب للبناء التي ذكرها النّحويون، وقد وجدتهم يختلفون فيه، مما أدى إلى تعدد تلك المفاهيم، ومردّ ذلك تعدد المسائل التي يلجأ فيها النّحويون إلى القول بالتضمّن، وتعليل الحكم ببناء بعض الأسماء بالتضمّن .

ولم يسلم هذا التضمّن المجعول سبباً لبناء بعض الأسماء من الإيراد عليه والاعتراض له، وسأعرض ما ذكره النّحويون من إيرادٍ عليه، ثم أتبعه بجواب بعضهم عن هذا الإيراد، إذْ أورِد عليه ما يأتي:

أ) حدّ الظّرف، حيثُ عرّف ابنُ مالك الظّرف بأنه: ما تضمّن معنى (في)(١٣)،

يقول ابن جني سائلاً شيخه الفارسي: "سألته عن الظّروفِ المنصوبة، فقلتُ: إنّ فيها معنى (في)، فلِمَ لم تبنها لتضمُّنها معنى الحرف ؟..."(١٤).

ويقول ابن الدهّان: "فإن اعترض على هذا بأنّ الاسمَ إذا تضمّن الحرف بُني، كما قلتم في (أمسِ) و(هؤلاء)؟ والظّرف قد تضمّن معنى (في)، وهو معرَب"(١٥).

---

(١٠) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البنا للزركشي ٣٨ .

(١١) الكليات لأبي البقاء ٥١٩، الأشباه والنظائر ٢٥٣/١ .

(١٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٥٣/١ .

(١٣) يقول في ألفيته: الظّرف وقْتٌ، أو مكانٌ ضمّنا (في) باطّرادٍ كـ(هنا امكُثْ أزمُنا)

(١٤) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣-٤٤، ولم أقف على هذا الحوار في كتب ابن جني على الرغم من بحثي عنه من خلال دراستي لسؤالات ابن جني لأبي علي الفارسي في رسالتي للدكتوراه (سؤالات ابن جني التصريفية والنحوية لأبي علي الفارسي-جمعاً ومناقشة-) .

(١٥) الغرة في شرح اللمع ٢٨٢/١ .

ويقول ابنُ يعيش: "وليسَ الظّرف متضمّناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك، كما وجب بناءُ نحو: (مَنْ) و (كَمْ) في الاسْتِفْهام"(١٦).

وقد أجاب بعضهم عن هذا الإيراد بما يأتي:

١- أنّ المعتبر في التضمّن الموجب للبناء امتناع ظهور الحرف معه بأيّ حال(١٧)، وهو في الظرف يظهر .

ثم لم يستقرّ هذا الجواب، حيث اعترض بالظّرف (عند)؛ إذْ لا يظهر الحرفُ معه على الإطلاق، ومع ذلك هو مُــعْرَب(١٨).

٢- أنّ التّضمن الموجب للبناء هو ما كان في الاسم في أصْل وضعه(١٩)، وهو في الظّرف بخلاف ذلك.

وعورض هذا بما ذهب إليه بعضهم من أن سبب البناء في بعض الأسماء للتضمن العارض، وذلك مثل: (أمس)، واسم (لا) النافية للجنس عند بعضهم، ولهذا جعل سيبويه التركيب سبب بناء اسم (لا)، لا التضمن؛ لما يراه من أن التضمن الموجب للبناء يكون في الاسم بأصل وضعه(٢٠)، وهو معارض بأنّ اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العَارض(٢١)، وعليه فلا يزال الإيرادُ باقياً .

٣- أن التضمّن الموجب للبناء يتسلّط على الاسم مجرّداً من التركيب، وما كان تضمّنه للحرف بعد التركيب لا يجب له البناءُ، كما في الظّروف(٢٢)، ويُضعِف هذا الجواب تعليلُ بعضهم بناء (أمس) بالتضمّن(٢٣).

---

(١٦) شرح المفصّل لابن يعيش ٤١/٢ .

(١٧) ينظر: كتاب الشعر ٤٢/١ .

(١٨) ينظر: الغرة في شرح اللمع ٢٨٢/١ .

(١٩) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٩/٣ .

(٢٠) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٧/٢ .

(٢١) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٧/٢، وكأن البناء للتضمن بناءان: بناء عارض وبناء أصلي .

(٢٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٨٩٣/٤، وينظر: المقاصد الشافية ٢٨٩/٣، وتعليل البناء في تأصيل البناء ٤٣ .

(٢٣) ينظر: أمالي ابن الشّجري ٥٩٥/٢، أسرار العربية ٥١ .

ب) المضاف، حيثُ أورده بعض النّحويين على القول بمصطلح التضمّن، يقول الزركشي: "فقد تعقّلنا تضمن المضاف معنى حرف الجر على القول الأصحّ، ومع ذلك فهو معرب"(٢٤)، وأُضعِفَ هذا الإيرادُ بما ذكروا من أنّ الإضافة من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب، فاستقوى جانب الإعراب على البناء، وتعليلهم بهذا يؤكّد أن الإيراد قائمٌ، ولكنه ضُعف باستصحاب الأصل، لا بذات التضمّن.

وسيأتي مناقشة ما افترض بناؤه بسبب التضمن، أو بسببٍ غيره في موضعٍ آخر من هذا البحث.

ونتيجة لهذا الاختلاف المؤدي إلى الاضطراب أحياناً لجأ بعض النحويين إلى تقسيم البناء ثلاثة أقسام:

أحدها: البناء الأصلي، وهو المشروط فيه أن يكون الاسم بأصل وضعه متضمّناً لمعنى الحرف.

وثانيها: البناء عالارض الواجب، ومن أسبابه التضمّن العارض والتركيب.

والثالث: البناء العارض الجائز، ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني، وإضافة الظّرف إلى الجملة المصدرة بماض(٢٥).

فهذه الإيرادات وغيرها جعَلت النّحويين يفسّرون المقصود بالتضمّن في بابِ البناء بما يبعده عن هذه الإيرادات، وقد اختلفتْ أقوالهم في تفسيره وتوجيه ما عارضه، كما سيأتي في اللاحق من صفحات هذا البحث.

ثانياً: أوّل من عدَّ التّضمّن سبباً من أسبابِ البناء:

لا يمكنُ الجزم بأوّل مَنْ جعل التضمّن سبباً، أو علَّةً من علل البناء، ولكن-حسب اطلاعي- يمكن الاستئناس بأوّل من أشار إليه من النّحويين، حيثُ تتبعت استعمال النّحويين للتّضمّن في باب البناء، وجعلهم إياه علّة من علل البناء، فوقفتُ على عددٍ منهم، ومن أوائلهم:

---

(٢٤) تأصيل البنا في تعليل البنا ٤٨ .

(٢٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٧ .

١-الفّـــــراء، حيثُ نقلَ ابنُ مالك عنه أنه يرى بناء (غير) في الاستثناء المفرّغ؛ قال: لتضمّنها معنى الحرف (إلاّ) (٢٦).

مما يدُلّ على أنّ الفرّاء كان ممن عدّ التضمن سبباً من أسباب البناء.

٢-الزجّاج، حيثُ يرى الزجّاجُ أنّ (الآن) مبنيّة لتضمّنها معنى الإشارة(٢٧).

٣-الفارسي، حيث عدّ التضمن سبباً مباشراً من أسباب البناء، فقال: "يحذفُ الحرفُ، ويضمَّن الاسم معناه، وهذا يوجب بناء الاسم، نحو: أينَ، وخمسة عشَر ..." (٢٨).

وقد ذكر سيبويه التضمُّن في باب الظّروف لا في باب البناء، فقال: "ولكنّهم أجازوا هذا، كما أجازوا: دَخَلتُ البيتَ، وإنَّما معناه دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنّك لو قلت: قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه وأنت تعنى على ظهره لم يجز"(٢٩).

فقوله: وإنما معناه دخلتُ في البيت نصٌّ فيما فسّره النّحويون بعده بالتضمّن، وهذا يتضح عند المبرد أكثر، إذ يقول: " وكلّ مَا كَانَ مَعَه حرف خفض فقد خرج من معنى الظّرْف وَصَارَ اسْماً، كَقَوْلِك: سرتُ فِي وسَطِ الدَّار؛ لِأَنّ التضمّن لـــ(في)"(٣٠).

وقد ذكر ابن النّحاس أنّ كلام سيبويه يشير إلى أنّ التضمن سببٌ من أسباب البناء، فقال: "عللُ البناء منحصرةٌ في شبه الحرف، أو تضمّن معناه، وإلى نحو هذا يشير كلام سيبويه"(٣١).

---

(٢٦) شرح التسهيل ٣١٢/٢ .

(٢٧) معاني القرآن وإعرابه١٥٣/١، ارتشاف الضرب ١٤٢٤/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني١٨١/١ .

(٢٨) كتاب الشعر ٤٢/١ .

(٢٩) كتاب سيبويه ١٥٩/١ .

(٣٠) المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٣١) شرح المقرب ١٠١٧/٢ .

وقد ذكر عددٌ من المحققين أن سيبويه لم يذكر في أول كتابه في توجيه البناء إلا شبه الحرف(٣٢)، قالوا: "وهو صحيح؛ لأن تضمّن معنى الحرف شبيه به"(٣٣).

وقد عللوا عدم ذكره للتضمّن علّة للبناء أن شبه الحرف مضارع للتضمّن(٣٤).

ثمّ نقل غير واحد من النّحويين أن التضمّن أصبح متفقاً على عدّه علّة من علل البناء، وسبباً من أسبابه .

قال صَدرُ الأفاضل: "قد تقرر في قواعد النّحو أنّ الاسم متى تضمَّن معنى الحرف بُنِي"(٣٥).

وقد حصر النّحويون ما بُني بسبب التضمن، وجعلوه في أربعة أنواع مطردة، وهي:

أسماء الاستفهام، وأسماء الشّرط، ونوع من الظّروف والغايات، ونوع من المعدولات والمركّبات(٣٦).

المَبحثُ الثّاني: اختلاف النّحويين في تفسير التّضمّن الموجب للبناء، وسبب ذلك

أولاً: اختلافهم في تفسير التضمّن:

النحويون متفقون على عدّ التضمن سبباً من أسباب البناء، ولكنهم مختلفون في تفسير هذا المصطلح بما يوافق أمثلته، وما حكم عليه من الأسماء بالبناء بسبب التضمّن، وقد اختلفت أقوال النحويين حول تفسير التضمن على النّحْـــو الآتي:

---

(٣٢) كابن أبي الربيع وابن العطار وغيرهم . ينظر: البنا في تأصيل البنا ٣٢ .

(٣٣) تأصيل البُنا في تعليل البِنا ٣١ .

(٣٤) الموضع نفسه ٣١ .

(٣٥) التخمير ٢/٢٦٦-٢٦٧ .

(٣٦) ينظر: كشف المشكل في النحو ٥٠٤-٥٠٥ .

القول الأول: أن الاسم المتضمّن للحرف هو ما لا يظهر معه الحرف، فإيراد الظرف لمن أورده خارج عن هذا التضمن؛ لأن الحرف مع الظرف يظهر، فتقول: خرجت يوم الجمعة وخرجت في يوم الجمعة، ويمثل لهذا بالكلمات: (أين، كيف)؛ لأنه لا يظهر معهما الحرف؛ لوقوعهما موقعه، وهما مبنيان.

وهذا القول أصله لأبي علي الفارسي في كتابه الشعر(٣٧)، وقد نقله ابن الدهان عن بعضهم، وأصله جوابٌ عن إيراد حول التضمّن، يقول ابن الدهّان: "أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: الاسم إذا تضمَّن معنى الحرف وجاز ظهور الحرف معه فالاسم غير مضمّن له، وهو معرب، كهذه الظروف، فإن لم يصحّ وجوده معه فهو متضمّن معناه، كما تقول في (أينَ) و(كيف)، فهما واقعان موقع الحرف"(٣٨).

وقد ضُعّف هذا القول؛ لأنّ (عند) متضمنة للحرف، وهي معربة، ولا يظهر معها الحرف على الإطلاق(٣٩).

وكأنّ هذا الجواب تقسيم للتضمّن من حيث ظهور الحرف معه، أو عدم ظهوره على قسمين: تضمن يظهر الحرف معه، وتضمن لا يظهر الحرف معه، والآخر منهما هو الموجب للبناء، كما في (كيف) و(وأين)، وهو محلّ اتفاق بين النّحويين .

القول الثاني: أن تضمن الاسم للحرف ما كان في الاسم بأصل وضعه، لا ما طرأ عليه بعدُ. وقد ساق هذا الشاطبي مفصلاً على نوعين، فقال: "أحدهما تضمينٌ في أصل الوضع، فيكون الاسم في أصله موضوعاً للدلالة على معنى الحرف، وهذا هو التّضمين الموجب للبناء، والثاني: تضمينٌ طارئٌ على الاسم بعد وضعه غيرَ مضمَّنٍ معنى حرف... وذلك ليس بموجب للبناء"(٤٠)، وهذا معنى قول الأشموني: "تضمُّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول: يقتضي البناء، وهو أن

---

(٣٧) ينظر: كتاب الشعر ٤٢/١ .

(٣٨) الغرة في شرح اللمع ٢٨٢/١ .

(٣٩) الموضع السابق ٢٨٢/١ .

(٤٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٩/٣ .

يخلُفَ الاسمُ الحرفَ عَلى معناه، ويُطرحَ غيرَ منظورٍ إليه كما سبَقَ في تضمنِ (مَتى) مَعنى الهمْزةِ .

والثاني: لا يقْتَضي البناء، وهو أنْ يكُونَ الحرفُ منظُوراً إليهِ لكَونِ الأصْلِ في الوضْعِ ظُهُوره وهذا الباب مِنْ هَذا الثَّاني"(٤١).

أمّا ناظر الجَيش فقد حاول الخروج بتفسيرٍ للتضمّن يجعل منه سائغاً، وهو أن التضمن الحاصل للظروف واقع فيها بعد انضمام العامل فيه إلى الظرف، بمعنى أنه لا يوصف الظرف بالتضمن وحده، وإنما بعد التركيب، فكأن الذي تضمن معنى (في) مجموع الكلمتين، هذا فحوى كلامه(٤٢).

فيرى أن التضمن نوعان: النّوع الأول: تضمّن الاسم للحرف بعد تركيبه في الجملة، فيكون المتضمن للحرف مجموع العامل والاسم مركبين، وهذا محصورٌ في الظروف، والاسم في هذه الحال غير مبني؛ لمخالفته التضمّن الذي أراده النّحويون

النوع الثاني: تضمّن الاسم للحرف مفرداً دون تركيب، وهذا هو المقصود في باب البناء.

هذا أبرز ما وقفت عليه في مفهوم التضمن والاعتراض له، والجواب عن ذلك.

ويظهر من خلال العرض السابق عدم الاتفاق البيّن بين النحويين حول التضمّن، ويمكن الجمع بين كل ما سبق للخروج من هذا الاستشكال بأقل نظر، وهو أن يقال:

إنّ التضمّن في باب البناء يفسّر بأنه معنى في الحرف مخصوصٌ، ينتقل منه إلى الاسم، ويصير الاسم وعاءً لمعنى ذلك الحرف، ومشتملاً عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه في الأصلِ على الإطلاق(٤٣).

---

(٤١) شرح الأشموني ٢/٢١٨ .

(٤٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٨٩٣، وينظر: المقاصد الشافية ٣/٢٨٩، وتأصيل البنا في تعليل البنا ٤٣ .

(٤٣) انظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٣٨، الأشباه والنظائر ١/٢٤٣ .

وهذا المفهوم كأنه خروجٌ مما يجلب الاضطراب إليه، ولكنه يضع بعض الكلمات التي اختلف في سبب بنائها بين التضمّن وغيره محلّ نظر واستشكال .

ثانياً: سبب اختلافهم في مصطلح التضمّن:

لعلّ من أسباب هذا الاختلاف هو عدم تحرير مفهوم التضمّن في باب البناء تحريراً يمنع من إدخال ما ليس منه فيه، أو يمنع من الإيراد عليه، وأمثلة عدم تحرير مفهومه لديهم ما يأتي:

١- التسامح في إطلاق المصطلح مقروناً بعمله، حيث تحدّث الفارسي عن التضمّن الموجِب للبناء، فقال: "حروف المعاني تحذف مع الأسماء على ضروب، أحدها: أن يحذف الحرف، ويضمن الاسم معناه، وهذا يوجبُ بناء الاسم، نحو: أينَ، وخمسة عشر..."(٤٤).

فأطلق الفارسي هذا المصطلح، وذكر حكم الاسم معه دون تدقيق، وهو معارضٌ بالظروف لتضمّنها معنى (في)، وأقر بهذا عددٌ من النّحويين، كابن جني(٤٥)، وابن الدهان(٤٦) وابن يعيش(٤٧)وابن الحاجب(٤٨)، وغيرهم، وإن فرّ بأن الحذف في الظروف ليس تضمّناً، وإنما للتخفيف؛ إذ ليس على جهة التلفّظ به، عورض بالظّرف (عند)، لأنه معرب، ولا يمكن تقدير الحرف معه(٤٩)، وسبق بسط هذا .

٢- عدم التفريق بين بعض المصطلحات، واختلافهم في ذلك:

حيث رأيت النحويين يختلفون في التفريق بين التضمّن والتقدير، فابن يعيش يرى أن بينهما فرقاً؛ ولهذا يوجب ذكر لفظ (تقدير) في حدّ الظّرف بدلاً من (تضمّن)؛ خروجاً من الإيراد، وهو وجوب بناء الظّروف، فيقول: "وليس الظّرف متضمّناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك- كما وجب بناءُ نحو: (مَنْ) و (كَمْ) في الاستفهام- وإنما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به...فإن الظّرفية

---

(٤٤) كتاب الشعر ٤٢/١ .

(٤٥) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٤٣-٤٤ .

(٤٦) ينظر: شرح اللمع لابن الدهان ٢٨٢/١ .

(٤٧) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤١/٢ .

(٤٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٨٤/٢، شرح الكافية للرضي ٥٧٨/٢ .

(٤٩) ينظر: شرح اللمع ٢٨٢/١ .

مفهومة من تقدير (في)؛ ولذلك يصحّ ظهورها، فاعرف الفرق بين المتضمّن للحرف وغير المتضمن له، بما ذكرته"(٥٠).

ويقول: "بل الظّرف فيها ما كان منتصباً على تقدير (في)" (٥١).

وسبقه ابن الشجري، حيث تجنّب في حديثه عن حدّ الظرف كلمة (تضمن)، واستبدل بها كلمة: (مقدّرة)، فقال: "الظرف: كل اسم من أسماء الزمان والمكان (في) مقدّرة فيه، فإن ظهرت إلى اللفظ صارت هي الظرف، وصار ما بعدها اسماً صريحاً"(٥٢)، وهذا ما جاء عند الهرمي أيضاً(٥٣).

وأمّا ابن إياز فيرى أنه لا فرقَ بين قولك: تقدير (في) ، أو تضمّن (في) في إيجاب البناء، وهذا ما يوحيه افتراضه، والجواب عنه، إذ يقول: "فإن قيل: إذا كانت (في) مقدّرة فيه، فلمَ كان معرباً؟ قيل: أصل الأسماء الإعراب، والبناء طارئ عليها، فلا يخرجها عنه إلا مخرِجٌ قويٌّ لتأثير لازم لها أشدّ لزوم"(٥٤).

فنصه هذا يؤكّد أنه لا فرق عنده بين لفظ التقدير والتضمّن في باب البناء.

ولا أعلم كيف يجيب النحويون عن رأي ابن إياز هذا، وهو أنَّ التضمن والتقدير في علّة البناء سواءٌ، كما يظهر من نصّه سالف الذكر؟.

وأما ابن الحاجب فحاول التفريق بين التضمّن والتقدير، فقال: "الفرق بين التضمن وبين التقدير- في قولنا: بُني (أينَ) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً منصوب بتقدير اللام، وغلام زيد مجرور بتقدير اللام، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير (في)- أن التضمن يراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه،

---

(٥٠) شرح المفصّل لابن يعيش ٤١/٢ .

(٥١) الموضع نفسه ٤١/٢ .

(٥٢) أمالي ابن الشجري ٥٧٢/٢ .

(٥٣) ينظر: المحرر في النحو ٨٢٠/٢ .

(٥٤) المحصول في شرح الفصول ٤٢٩/١ .

والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه، سواء اتفق الإعراب أو اختلف، فإنه قد يختلف في مثل قولك: اللهِ لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، فكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلقه فينصبه"(٥٥).

ويدخل في عدم تحرير مفهوم التضمن لديهم عدمُ تفريقهم بين التضمّن وشبه الحرف تفريقاً بيّناً، مما يجعل حديثهم عنهما كأنهما مصطلحٌ واحدٌ، يقول الباقولي: "كلُّ ما لم يتضمن معنى الحروف ولا يشبهه من الأسماء فهو معرب"(٥٦)، ويقول ابن النّحاس: "عللُ البناء منحصرةٌ في شَبَهِ الحرف، أو تضمّن معناه"(٥٧).

وهذان القولان يشيران إلى أنّ التضمّن والشبه المعنوي للحرف مصطلحان، مستقلٌّ كلُّ واحد منهما عن الآخر، وهذا يخالف قول الزركشي الذي يوحي كلامه أنهما مصطلحٌ واحد، فيقول: "إن تضمّن معنى الحرف شبيه به"(٥٨)، وفي الموضع نفسه جعل شبه الحرف مضارعاً للتضمن.

---

(٥٥) أمالي ابن الحاجب ٢/٤٢٥-٤٢٦ .

(٥٦) شرح اللمع للأصفهاني ١/١٩٣ .

(٥٧) التعليقة على المقرب ٢/١٠١٧ .

(٥٨) تأصيل البُنا في تعليل البِنا ٣١ .

المبحثُ الثالث: ملامح من اضطراب النّحويين في مصطلح التضمّن، وسبب ذلك

أولاً: اضطرابهم فيه بين التنظير والتطبيق:

ومن ذلك ما يأتي:

١- جاء عن الباقولي قوله: "وحقيقة هذا الكلام أنّ الأسماء المبنية منها ما بُني لتضمّنه معنى الحرف، نحو: (مَـــنْ) إذا كان بمعنى الاستفهام، أو بمعنى الشرط...فكلُّ ما لم يتضمن معنى الحرف ولا يشبهه من الأسماء فهو معرب"(٥٩).

ثم يُعارض ما قرره هنا بما ذكره في باب المفعول فيه، فيقول: "قلت: قد ذكرنا أن الظّرف إنما يكون ظرفاً إذا كان متضمناً لمعنى (في)" (٦٠)، وهو معرب، ولم يُبنَ .

٢- ذهب ابن مالك مرةً إلى حدّ الظرف بأنه ما ضمّن معنى (في)(٦١)، ثم يقع في تناقض عدم بنائه، فيذهب في مصنَّف ثانٍ إلى العدول عن هذا اللفظ، ويستبدل به المقارنة، فيذكر أن الظرف ما قارن معنى (في)؛ هرباً من التباسه بما يجب بناؤه بسبب التضمن(٦٢)، وقد وضح هذا الأمر الشاطبي(٦٣)، والزركشي.

يقول الزركشي: "رجع ابن مالك في بقية كتبه عن التعبير في الظرف بالتضمن إلى التقدير، كما في الكافية، وإلى المقارنة كما في شرحها"(٦٤).

---

(٥٩) شرح اللمع للأصفهاني ١٩٣/١ .

(٦٠) شرح اللمع للأصفهاني ٤٤٣/١.

(٦١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .

(٦٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧٥/٢ .

(٦٣) ينظر: المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٢/٣ .

(٦٤) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣ .

٣- يرى ابن إياز أن التضمّن موجب للبناء، وأن الظّرف متضمّنٌ للحرف، وهذا اضطراب، ثم يحاول دفع هذا الاضطراب بما يزيده اضطراباً، وهو أن الظروف كثيرة؛ فلو بُنيت لغلب البناء على الأسماء، وهو خلاف الأصل في الأسماء(٦٥)، فالإقرار بالإشكال مع البقاء عليه يعد ملمحاً من ملامح الاضطراب .

٤- قال الشاطبي: التّضمينَ نوعان: "أحدهما تضمينٌ في أصل الوضع، فيكون الاسم في أصله موضوعاً للدلالة على معنى الحرف، وهذا هو التضمين الموجب للبناء"(٦٦).

ويقول أيضاً: "التضمين ههنا بعد استقرار الدلالة الإفرادية، وذلك ليس بموجب للبناء، كما لم يكن الافتقار إلى المفسر موجباً للبناء"(٦٧).

ثم يعارض هذا في الموضع نفسه بما ذهب إليه من بناء (أمسِ) مع أن هذا التضمن بزعمه طارئٌ.

٥-ذهب ابن الحاجب -خروجاً من هذا الإشكال المورد على التضمن في باب الظروف- إلى التفريق بين التضمن والتقدير، وجعل الحرف (في) مقدراً في الظرف، لا متضمناً له(٦٨)، ومثله ابن يعيش(٦٩).

وقد أثنى ابن هطيل على صنيع ابن الحاجب هذا، وذهابه إلى التقدير
بدل التضمّن، فقال: "وفي قوله: متضمناً، ركَّة؛ لأنه لو كان متضمناً معنى
(في) لبني، فالصواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير (في) ، كما فعَلَ ابنُ الحاجب"(٧٠).

---

(٦٥) ينظر: المحصول في شرح الفُصول ٤٢٩/١ .

(٦٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٩/٣ .

(٦٧) الموضع السابق ٢٨٩/٣-٢٩٠ .

(٦٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٢٥/٢-٤٢٦ .

(٦٩) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤١/٢ .

(٧٠) شرح المقدمة المحسبة لابن هطيل اليمني ٣٤٢ .

وهذا مدخول؛ إذ كيف يخرج الظّرف (عند)، ومعروفٌ أنه لا يمكن معه تقدير (في)، ولا يصحُّ ظهور الحرف (في) معه ! .

٦-من النحويين مَنْ قال: إنّ التضمّن الموجب للبناء هو ما لا يظهر معه الحرف على الإطلاق، ثم يسلم أكثرهم ببناء (أمس) لتضمّنه الحرف (أل)، مع أنها تستعمل مع (أَلْ)، وبدونها، وفي القرآن من ذلك، وفي كلام العرب.

قال الله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ الذيْنَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾، ويدخل فيه رأي أبي علي الفارسي؛ حيث إنه يرى أن التضمّن هو ما لايظهر معه الحرف على الإطلاق، ثم يسلّم ببناء (الآن) للتضمّن، ويدعي شططاً أن الحرف المتضمّن ليس هذا الموجود، وإنما هو (أل) أخرى غير هذه الموجودة، وفي هذا بعدٌ وضعفٌ بيّن يُلْمِحُ إلى الاضطراب(٧١).

ويدخل في هذا الاضطراب عند النحويين تعليلهم لبناء (أمس) بالتضمّن؛ إذ عليه يلزم العرب أن يبنوا كلّ ما أشبهها، ولم يحصل ذلك، فكلمة (غد) تشبه (أمس)، ولم تبنَ، وكان الواجب -بناء على تعليلهم- أن تكون مبنية(٧٢).

فمن رأى أن (أمس) مبنيةٌ لم يحكم ببناء (غد)، ولا فرق بينهما؛ مما يمكن أن يعدّ هذا مَلْمَحاً من ملامح الاضطراب لديهم .

---

(٧١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣/٣ .

(٧٢) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ١١٦ .

ثانياً: التصريح باستشكالهم لهذا المصطلح

صرّح ابن جني باستشكال المصطلح وباضطرابه، وناقش بذلك شيخه الفارسي، فقال: "سألته عن الظّروفِ المنصوبة، فقلت: إنّ فيها معنى (في)، فلِمَ لم تبنها لتضمنها معنى الحرف ؟

فقال: لم يدْخلْهَا معنى الحرف؛ لأنها ضمّنت معناه، وترك اللفظ به، بل دخلها معنى الحرف على حدّ دخوله والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدلَّ ذلك على أنّ الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: ضربت زيداً وضربته"(٧٣).

وقد ذكر ناظر الجيش أن الطلاب ما زالوا يلهجون باستشكال هذه المسألة(٧٤).

وقد حملَ أبو علي الفارسيُّ لواءَ المدافعة عن هذا الأمر؛ حيث تجده ينافح عن هذا الاضطراب في المصطلح، ويدافع عنه.

وقد بلغ بأبي علي الفارسي أن يزيد الأمر شططاً، فيؤول حذفاً غير قياسي؛ دفاعاً عن هذا المصطلح وتشطّطاً في الحفاظ عليه، فقال في تعليل بناء كلمة (الآن): "حُذفت لام التعريف منه، وضمّن معناها، ثم زيد فيها لامٌ أخرى"(٧٥)، فهذا شططٌ في التعليل غيره أولى منه، وأقوى؛ ولهذا استبعده عددٌ من النحويين(٧٦).

وقد نصّ الصبّان على غرابة هذا الأمر، فقال: " ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه"(٧٧).

---

(٧٣) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣-٤٤ .

(٧٤) ينظر: تمهيد القواعد ١٨٩٣/٤ .

(٧٥) أمالي ابن الشجري ٥٩٧/٢ .

(٧٦) ينظر: أمالي الموضع السابق ٥٩٧/٢ .

(٧٧) حاشية الصبان على الأشموني ٢٣/٣ .

ثم أجد ناظر الجيش يجتهد في الدفاع عن هذا المصطلح، ويفسره تفسيراً آخر، بل خالف فيه شيخه أبا حيّان من أنّ اعتراضه لابن مالك غير صحيح؛ لأنّ التضمن الذي أراده ابن مالك في باب الظروف هو ما تسلط على مجموع الكلمتين، وذهب يستدلّ على ذلك بأنه عدل عن لفظ (ضُمّن) إلى لفظ آخر، فمرة عبر بالكافية له بلفظ (حوى) (٧٨)، وأخرى عبّر بلفظ (المقارنة)(٧٩)، وقد سبق الإشارة إلى بعض هذا في مبحث اختلافهم في تفسير التضمّن .

وأعدّ أبا علي الفارسي وتلميذه ابن جني أول من أشارا إلى هذا الاضطراب، حيث أشار ابن جني إلى أن القول بتضمّن الظّرف حرف الجر (في) يجعله مبنياً، وتساءل كيف لا يُبنى، وهذه حاله(٨٠)؟.

وإليه أشار الفارسي، حيث سعى إلى مدافعة هذا المدخل في باب الظروف، فأسهب في دفع هذا الملمح في أحد كتبه(٨١)، ودفعه هذا لم يسلم من الاعتراض، أو التدافع أيضاً.

وقد تنبه إلى هذا الاضطراب، -وخاصة فيما يتعلّق بتناقضهم في الظرف، وقولهم فيه: إنه متضمن معنى (في)- ابن هطيل، فقال: "وفي قوله: متضمناً، ركَّة(٨٢)؛ لأنه لو كان متضمناً معنى (في) لبني، فالصواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير (في) ، كما فعَلَ ابنُ الحاجب"(٨٣).

المبحث الرابعُ: نماذج مما بُنِيَ بسبب التضمّن، وعرض لما اختلفوا حوله منها

أوَّلاً: كلمات متفق على بنائها بسبب التضمّن:

---

(٧٨) شرح الكافية الشّافية ٦٧٤/٢ .

(٧٩) الموضع السابق ٦٧٥/٢ .

(٨٠) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٤٣ .

(٨١) ينظر: كتاب الشّعر ٤٢/١ .

(٨٢) الركة والركاكة بمعنى الضعف .

(٨٣) شرح المقدمة المحسبة لابن هطيل اليمني ٣٤٢ .

وهي: (أين) (كيف)، و(مَنْ) شرطاً واستفهاماً، و(كمْ)، و(متى)، و(قطّ)، وأسماء الإشارة، وقد تناول المعربون هذه الكلمات، وحكمُوا على بنائها.

يقول ابن السّراج: " يقالُ: كيف أنتَ؟ فتقول: صالحٌ وصحيح ... وهي مبنيّةٌ على الفتح ... فأما "متى" فسؤالٌ عن زمانٍ وهو اسمٌ مبنيٌّ، والقصّة فيه كقصةِ (مَنْ) و (كيفَ) في أنه مغنٍ عن جميع أسماء الزمان"(٨٤).

ويقول الأنباري: " كما أن (أين) بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام"(٨٥).

ولعلّ سبب اتفاقهم على هذه الكلمات وأن سبب بنائها هو تضمّنها للحرف وضعاً، بمعنى أن الاسم وضع على تضمنه للحرف أصلاً، وليس التضمن جاء لاحقاً، وهذا هو تفسير بعض النحويين للتضمن غير المدخول لو سَلِمَ لهم دون إيراد عليه.

---

(٨٤) الأصول لابن السراج ١٣٦/٢ .

(٨٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٥/٢ .

ثانياً: كلمات مختلف في كونها مبنيّةً لتضمّن الحرف، أو لغيره:

وهي:

١- (سحَرَ): مراداً بها سحر يوم بعينه، إذ ذهب ابن الطراوة والخوارزمي إلى وجوب بنائها(٨٦).

يقول الخوارزمي: "و(سَحَرَ) غير منوّن، وهو عندي مبني، وعند النّحويين لاينصَرف"(٨٧).

وحجة ذلك أنه متضمّن للام التعريف، وما تضمَّن الحرف بُني، وعند جمهور النحويين هو معربٌ لا ينصرف، وما ادُعِيَ فيه من التّضمّن فهو ليس تضمّناً، وإنما هو مجرد عدل(٨٨).

وعلة بنائها عند الخوارزمي هو تضمّنها معنى لام التعريف(٨٩)، بينما يرى ابن الطراوة أن سبب بنائها هو عدم التقار، أي ما يستقرّ(٩٠)، ونسب إليه بالقول بقول الخوارزمي سالف الذكر(٩١).

وتضمّن الحرف على التسليم ببنائها أقرب من عدم التقار الذي ذهب إليه ابن الطراوة لغرابته، وكونه لم يكن من أسباب البناء التي توافق عليها المحققون من النحويين.

ولم ترد (سَحَر) في القرآن الكريم دالةً على سحر يوم بعينه، وقد مثّل لها النحويون بقولهم: مررتُ بك يوم الجمعة سحرَ، ففي هذه الصورة ونحوها يكون الحديث عن بنائها.

---

(٨٦) ينظر: الإفصاح ببعض ما وقع من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ٨٥، التخمير ١/٤٠٠ .

(٨٧) ينظر: التخمير ١/٤٠٠ .

(٨٨) ينظر: المقتضب ٣/٣٧٨، أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧، الملخص في العربية ٣٦٨، ارتشاف الضرب٣/١٣٩٢، قد ناقش ابن مالك صدر الأفاضل في ادعائه بناء (سحر) . ينظر: شرح الكافية الشافية٣/١٤٧٩.

(٨٩) التخمير ١/٤٠٠ .

(٩٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٩٢ .

(٩١) همع الهوامع ١/١٠٦ .

٢- (أمس): حيث يرى بعض النّحويين أن أهل الحجاز من العرب يبنونه على الكسر(٩٢)، ثم جعل أكثر النّحويين سبب بنائه تضمّنه معنى لام التعريف(٩٣)، وذهبَ السّيرافي إلى أنه بُني لتضمّنه معنى الإشارة(٩٤)، وذهب ابن خروف إلى أن سبب بنائه التخفيف؛ تشبيهاً له بالأصوات(٩٥).

وأقربها الأوّل لدلالته على التعريف والعلميّة فور زوال الحرف عنه، والأصل في اللام أن تكون للتّعريف.

وأكثر النّحويين على أنه معربٌ، ممنوعٌ من الصرف للعلمية والعدل(٩٦).

٣- (الآنَ(٩٧)): حيث اتفق النحويّون على بنائها(٩٨)، ولكنهم اختلفوا في علة البناء، فذهب أبو عليّ الفارسي إلى أنها مبنيّة لتضمّنها معنى لام التّعريف المحذوفة، وأنّ هذه اللام الموجودة فيها زيدت زيادة لازمةً(٩٩)، وقد أخذ بهذا القول تلميذه ابنُ جني، فقال -بعد أن ضعّف بعضَ الأقوال فيها-: "ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأي أبي علي، وعنه أخذته، وهو الصواب الذي لا بدّ من القول به"(١٠٠).

---

(٩٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢٨٣/٣، كتاب الشعر ٤٨/١ .

(٩٣) ينظر: كتاب الشعر ٤٢/١، أمالي ابن الشّجري ٥٩٥/٢، أسرار العربية ٥١ .

(٩٤) شرح السيرافي ٥٠/٣ .

(٩٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٨٢/٣، ارتشاف الضرب١٤٢٨/٣ .

(٩٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، أسرار العربية ٥١ .

(٩٧) ينظر في أصله وتصريفه ووزنه: ارتشاف الضرب١٤٢٣/٣ .

(٩٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٨٨/٢، حاشية الصبان ١٨١/١، وهناك قول ضعيف يدعي إعرابها. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٠/٢، التذييل والتكميل ٨/٨، ارتشاف الضرب ١٤٢٣/٣ .

(٩٩) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٧/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٨٩/٢، وذهب إلى هذا القول على ضعفه بعض النحويين . ينظر: التصريح على التوضيح ٥٢٢/١ .

(١٠٠) سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١ .

واستبعد النّحويّون هذا القَول(١٠١)، فذهَب جمهورهم إلى أنّها بُنيتْ لتضمّنها معنى حرف الإشـــارة(١٠٢).

وأصْلُ قول الجمهور هذا قولٌ للزجّاج من البصريين، حيث يقول متحدثاً عن (الآن): "وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلا تعرب (الآن) كما لا يعرب (هذا)"(١٠٣).

واعترضَ ابن جني هذا التعليل بأنّك قد تجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتكون معربة مع أنّ اللام فيها(١٠٤).

والراجح قول الجمهور، وفي قول أبي علي بعدٌ(١٠٥)؛ بل فيه شيء من التكلف، وقد ردّه ابن مالك فقال: "وضعف هذا القول بين؛ لأن تضمين اسم معنى اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه"(١٠٦).

٤- (غير) في الاستثناء المفرّغ: حيثُ نقل ابن مالك أن الفراء يجيزُ بناءها في الاستثناء المفرّغ لتضمّنها معنى (إلاَّ)(١٠٧)، وردَّه ابن مالك بطروء هذا التضمّن، وعروضه، فلا يجعل وحده سبباً(١٠٨).

ومثله فعل ابن النحاس، فقال: "فإن قيل: لِـمَ لـــمْ تُبْنَ (غير) لتضمّنها معنى الحرف (إلَّا)؟

فالجواب: أن (غير) لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى (إلا)، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرةٌ، فاشترك (إلا) و (غير) في المغايرة، فالمعنى الذي صارت به

---

(١٠١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٩٧ .

(١٠٢) الموضع نفسه ٢/٥٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٨٩ .

(١٠٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٣ .

(١٠٤) ينظر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٥٢ .

(١٠٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٩٧ .

(١٠٦) شرح التسهيل ٢/٢١٩ .

(١٠٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣١٢، ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء .

(١٠٨) ينظر: السابق ٢/٣١٢ .

(غير) استثناء، هو إلا أنك إذا اتبعت الاسم الواقع بعد (غير) كان لك في التابع وجهان..." (١٠٩).

٥- الأعداد المركّبة، كـــ(خمسةَ عَشَرَ) ونحوه: ذكر النّحويون أنّ الَّذِي أوجب بناءهما أَن مَعْنَاهُ: أحد وَعشرَة، وَتِسْعَة وَعشرَة، فنزعت الْوَاو وَهِي مقدّرَة، وَالْعدَد مُتَضَمّن لمعناها فبنيا لتضمنهما معنى الْوَاو، وَجعلا كاسمٍ وَاحِد، وإلى هذا ذهب الفارسي، فقال: ""يحذفُ الحرفُ، ويضمَّن الاسم معناه، وهذا يوجب بناء الاسم، نحو: أينَ، وخمسة عشَر ..." (١١٠)، وإلى هذا ذهب جمهور النّحويين(١١١).

وذهب بعض النّحويين إلى أنّ سبب بنائهما هو تركيبهما .

ويرى ابنُ مالك أنّ سبب بنائهما هو شبههما بالحرف بمباينة الأسماء والأفعال، أو أنهما لما ركبا من شيئين غير منفكّين، وغير عامل أحدهما بالآخر أشبها الحروف المركبة كـــ(هلاّ)، و(لولا) فبُنيا لذلك(١١٢).

٦- اسم (لا) النّافية للجنس: ذهب جمهور النّحويين إلى أنه مبني، وأن سبب بنائه هو تركّبه مع (لا) كتركيب (خمسة عشر)، وقد نصّ سيبويه على هذا السبب، فقال: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر"(١١٣).

وذهب بعضهم إلى أنّ سبب بنائه تضمّنه معنى الحرف (مِن) ؛ لأنك تقول: لا من رجل، فتعرب فإذا حذفت الحرف تضمن الاسم معناه فبُني(١١٤).

وقيل: بُني لتضمنه لام استغراق الجنس(١١٥).

---

(١٠٩) شرح المقرب المسمى التعليقة ٥٧٨/١ .

(١١٠) كتاب الشعر ٤٢/١ .

(١١١)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢١/١ .

(١١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٩٤/٣ .

(١١٣) كتاب سيبويه ٢٧٤/٢ .

(١١٤) ينظر: أسرار العربية ٢٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٠/١ .

(١١٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٠/١ .

٧- (فعالِ)، فقد ذهب سيبويه والزجاج إلى أنه مبنيٌّ، ومثله ما وازنه من المصادر والصّفات وغيرها، وذهبا إلى أن سبب بنائه هو العدل(١١٦).

ونقل الأشموني عن الربعي أنه مبنيٌّ لتضمّنه معنى حرف التأنيث (الهاء)(١١٧)، وذهب بعضهم إلى أن سبب بنائه هو توالي العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، نقله الأشموني وغيره عن المبرد(١١٨).

٨- الأسماء المثناة، نقل أبو البقاء العكبري والزركشي والسيوطي أن الزّجاج يذهب إلى أنّ الْمثنى مَبْنِيّ لتَضَمّنه معنى الْحَرْف، وَهُوَ العاطف، إِذْ أصلُ قَامَ الزيدان: قَامَ زيد وَزيد، كَمَا بني لذَلِك خَمْسَة عشر(١١٩).

يقول أبو البقاء: " والأسماء المثنَّاه والمجموعة معربة وحُكي عَن الزجَّاج أنَّها مبنيَّة"(١٢٠).

وردَّ هذا بأنَّ تضمُّن الاسم معنى الْحَرْف لَا يغيّر لَفظه، كـــ(أَيْنَ)، ولَفظ التَّثْنِيَة غيَّر لفظَ الْوَاحِد بِحَيْثُ لَا يصحُّ إِظْهَار الْوَاو فِيهِ(١٢١)، وقيل: يردُّه أن المتضمّن للحرف لايجوز ظهوره معه، كـ(كيفَ)، وهذه تظهر معها الواو، فلا تكون متضمنة له(١٢٢).

ثالثاً: كلمات، أو مُصطلحات افترِض بناؤها بسببِ التضمّن:

وهي كلٌّ من:

---

(١١٦) ينظر: الكتاب٣/٢٧٧-٢٧٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٦ .

(١١٧) شرح الأشموني ٣/٤٧٦ .

(١١٨) الموضع السابق ٣/٤٧٦ .

(١١٩) تأصيل البنا في تعليل البنا ٤٨، همع الهوامع ١/٧٥ .

(١٢٠) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٠٣ .

(١٢١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٠٣ .

(١٢٢) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٤٨ .

١- الحالُ: حيث يرى النحويون أن الحال متضمن لمعنى (في)[١٢٣]، والتصريح بهذا يقتضي بناءه؛ وذلك لأن الحال لا تؤدّى في الأصل بالحرف.

٢- التّمييز: يُعرَّفُ بأنّه "كلُّ اسمٍ نكرة متضمّن لمعنى (مِن) لبيان ما قبله من إجمال"[١٢٤].

٣- المضاف إليه: المضاف إليه مجرور، وفي عامل الجر خلاف، منه: أنه مجرور بحرف الجر المقدّر، وفي هذه الحال يمكن أن يعتقد أن المضاف متضمن لحرف الجر، ولذلك يجب بناؤه للتضمن المعتقد، قال الزركشي: " فقد تعقلنا تضمن المضاف معنى حرف الجر على القول الأصحّ، ومع ذلك فهو معرب"[١٢٥].

ورُدّ هذا بأمرين:

أولهما: أنّ الإضافة تنافي البناء[١٢٦].

والثاني: أن التضمين فيه عارض، لا أَصيل[١٢٧].

الخاتمة

هذا وبعد عرض موضوع البحث، والنظر فيه يمكن استنتاج ما يأتي:

١- اتفاق النحويين على بناء الاسم المتضمن للحرف إذا كان التضمن بأصل وضعه.

٢- اختلاف النحويين في بناء الاسم إذا كان تضمنه للاسم تضمناً عارضاً.

---

(١٢٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٢١/٢ .

(١٢٤) شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ .

(١٢٥) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٨ .

(١٢٦) ينظر: المصدر السابق ٤٨ .

(١٢٧) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٩٠/٣ .

٣- ضعف القول بالتضمّن في باب البناء عند النّحويين؛ بدليل وقوع الاختلاف بينهم فيه، وفي صوره وأمثلته.
٤- أن النحويين اختلفوا كثيراً في تفسيرهم لمفهوم التضمّن، حتى ظهر عند بعضهم الاضطراب في مفهومه.
٥- أنه يجب النظر في مصطلح التضمّن، وضبط أمثلته؛ منعاً للاضطراب والتداخل.
٦- كثرة الإيراد على مصطلح التضمن مما يضعفه، ويعزز جانب العدول عنه إلى غيره.
٧- عدم تحرير النحويين للتضمّن تحريراً يمنع من تداخل مسائله بعضها ببعض، أو دخول غيره عليه .
٨- جعل النحويين للتضمّن سبباً للبناء فيما لا يوجد له سببٌ ظاهرٌ لبنائه - تسبب في تكلف جعله سبباً في بناء بعض الأسماء.
٩- اضطراب النحويين في مفهوم التضمّن بين التطبيق والتنظير .

ثبت المصادر والمراجع

[١] ارتشافُ الضرب من لسان العرب . أبو حيّان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(١) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
[٢] أسرار العربية . أبو البركات الأنباري: تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل (بيروت)، ط(١)١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
[٣] الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم-عالم الكتب(الرياض) ط (٣) ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م .
[٤] الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح. ابن الطراوة: تحقيق د. عياد الثبيتي، دار التراث(القاهرة) (ط)(١)١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
[٥] ألفية ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، طباعة ونشر دار التعاون .

[٦] أمالي ابن الحاجب . أبي عمرو عثمان بن الحاجب: تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل(بيروت)، دار عمار(عمّان)،١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
[٧] أمالي ابن الشجري . هبة الله بن علي الشجري: تحقيق د . محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (١) ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات الأنباري: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م(بيروت).
[٩] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري: اعتنى به الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية(لبنان) .
[١٠] تأصيل البنا في تعليل البنا . بدر الدين الزركشي: تحقيق د . عادل فتحي رياض، دار البصائر — (القاهرة)، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .
[١١] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي: تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (١) ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
[١٢] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
[١٣] التصريح على التوضيح . خالد الأزهري: تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١)١٤٢١هـ/٢٠٠م.
[١٤] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش: تحقيق أ . د. علي فاخر، وزملائه، دار السلام، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .
[١٥] توجيه اللمع . أحمد بن الحسين بن الخباز: تحقيق د . فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ،ط (١) ١٤٢٣هـ.
[١٦] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . لابن أم قاسم المعروف بالمرادي: تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(١)١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

[١٧] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك .محمد بن علي الصبان: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه . (القاهرة).
[١٨] سر صناعة الإعراب . أبو الفتح ابن جني: دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
[١٩] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، (القاهرة)، ط(٢٠) ١٤٠٠هـــــ، ١٩٨٠م .
[٢٠] شرح الأشموني لألفية ابن مالك . علي بن محمد الأشموني: تحقيق
د. عبدالحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
[٢١] شرح ألفية ابن معطي . عبدالعزيز بن جمعة الموصلي " ابن القواس ": تحقيق
د. علي موسى الشوملي،مكتبة الخريجي(الرياض)، ط(١)١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
[٢٢] شرح التسهيل . محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق: د.عبدالرحمن السيد
ود. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر(مصر)،ط(١)١٤١٠هـ .
[٢٣] شرح الكافية الشافية . محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
[٢٤] شرح اللمع لابن برهان . ابن برهان العكبري: تحقيق د . فائز فارس(الكويت) السلسلة التراثية، ط(١) ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
[٢٥] شرح اللمع للأصفهاني . أبو الحسن الباقولي الأصفهاني: تحقيق د. إبراهيم
أبو عباة، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود،الرياض ١٤١١هـ.

[٢٦] شرح المفصل المسمى التخمير. صدر الأفاضل الخوارزمي: تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان(الرياض)، ط(١) ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
[٢٧] شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب.
[٢٨] شرح المقدمة الجزولية الكبير . أبو علي الشلوبين: تحقيق الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط (٢) ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
[٢٩] شرح المقرب المسمى التعليقة لبهاء الدين بن النحاس: تحقيق د. خيري عبدالراضي، دار الزمان، ط(١) ١٤٢٦هـــــــ، ٢٠٠٥ م .
[٣٠] علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق، تحقيق محمود الدرويش، مكتبة الرشد(الرياض)، ط١ عام ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
[٣١] الغرة في شرح اللمع في العربية . سعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق الدكتور فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم- دار التدمرية ط١ سنة ١٤٣٢هـ ٢٠١١م .
[٣٢] كتاب سيبويه . عمرو بن عثمان بن قنبر " سيبويه ": تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط (٣) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
[٣٣] كتاب الشعر . أبو علي الفارسي: تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
[٣٤] كشف المشكل في النحو. علي بن سليمان حيدرة اليمني: تحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمَّان، ط(١)١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
[٣٥] اللباب في علل البناء والإعراب . أبو البقاء العكبري: تحقيق د. عبد الإله نبهان، ود. غازي طليمات، دار الفكر المعاصر (بيروت)ط(١)١٩٩٥م، أعاد طبعه مركز جمعة الماجد بدولة الإمارات،١٤٢٢هـ٢٠٠١م .

[٣٦] ماينصرف ومالاينصرف . أبو إسحاق الزجاج: تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط(٣)١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
[٣٧] المحرَّر في النحو . عمر بن عيسى الهرمي: تحقيق أ . د. منصور علي عبد السميع، دار السلام، ط(١) ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥ م .
[٣٨] المحصَّل في شرح المفصَّل . علم الدين اللورقي الأندلسي: رسالة دكتوراه، أعدها الأستاذ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، إشراف د. محمد إبراهيم البنا، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية(القاهرة)، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
[٣٩] المحصُول في شرح الفصُول . ابن إياز البغدادي: تحقيق د. شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار (عمَّان)، ط(١) ١٤٣١هـ، ٢٠١٠ م .
[٤٠] المساعد على تسهيل الفوائد . بهاء الدين ابن عقيل: تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر العربي (دمشق)،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
[٤١] معاني القرآن وإعرابه . أبو إسحاق الزجاج: تحقيق د . عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب(بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
[٤٢] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري: تحقيق د .مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ،دار الفكر (بيروت)، ط (٣)١٩٧٢م .
[٤٣] المفصل في علم العربية . جارالله الزمخشري: تحقيق ودراسة د. فخر صالح قدارة – دار عمَّار (عمَّان)-ط(١)١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م .
[٤٤] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . الإمام إبراهيم الشاطبي: تحقيق
أ. د. عياد الثبيتي، والأستاذ د. عبدالرحمن العثيمين، ومجموعة من أساتذة اللغة العربية، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى(مكة المكرمة)، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .

[٤٥] المقتضب . أبو العباس المبرد: تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب .
[٤٦] المقرب . ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري(ط)(١)١٣٩١هـ/١٩٧١م.
[٤٧] الملّخص في ضبط قوانين العربية. ابن أبي الربيع: تحقيق د. علي سلطان الحكمي، ط(١) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
[٤٨] نتائج الفكر في النحو . أبو القاسم السهيلي: تحقيق د . محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، (الرياض).
[٤٩] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي: تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

The Containment Principle In The Chapter Of Uninflectional Morphology (Binaa)

Dr. Abdullah Bin Abdul-Aziz Al-Wegait
Qassim University

Abstract. I was reading on the reasons of Uninflectional morphology (Binaa) according to the grammarians . I found a lot of uninflectional morphology reasons which caught my attention such as making the preposition a reason for it, so I pursued and studied the grammarians' opinions in this regard and I found what It can be considered a difference among them in the nouns in which the containment principle was a reason of its uninflectional morphology .

So, I intended to discuss and investigate this issue as well as the difference among the grammarians on using this terminology, trying to collect the nouns in which they were different due to the containment principle or others . Then, I moved to the words in which they agreed that their uninflectional morphology was due to the containment principle in a way to investigate or disprove the defect on this terminology .